



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/ 560
للنشر الفوري
9 ديسمبر 2014

البيان الصادر في ختام بعثة الصندوق المعنية بالعراق

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فريق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعتبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى العاصمة الأردنية عمان بقيادة السيد كارلو سدرالفيتش في الفترة 2-7 ديسمبر 2014 الجاري لعقد مناقشات مع السيد هوشيار زيباري وزير مالية العراق، والسيد زهير علي أكبر نائب محافظ البنك المركزي العراقي، وعدد من المسؤولين في وزارتي المالية والتخطيط وفي البنك المركزي، لتقييم آخر التطورات الاقتصادية في البلاد. وركزت المناقشات على تأثير الصدمة المزدوجة الناجمة عن هجمات تنظيم "داعش" وانخفاض أسعار النفط. وفي ختام الزيارة، أصدر السيد سدرالفيتش البيان التالي:

"من المتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي في العراق بنحو 0.5% هذا العام، وهو ما يرجع في معظمه إلى الآثار الاقتصادية لهجمات تنظيم داعش. وتشير تقديراتنا إلى تراجع النمو غير النفطي منذ بداية الصراع بسبب تدمير البنية التحتية، ومعوقات الحصول على الوقود والكهرباء، وانخفاض ثقة مجتمع الأعمال، وتعطل حركة التجارة. وعلى العكس من ذلك، فنظرا لتركز معظم البنية التحتية النفطية في جنوب البلاد وبُعدها عن سيطرة داعش، ومع أخذ إنتاج إقليم كردستان العراق في الحسبان، يمكن أن نتوقع وصول إنتاج النفط إلى 3.3 مليون برميل يوميا في عام 2014، صعودا من 3.1 مليون برميل يوميا في عام 2013، مع بقاء الصادرات عند مستوياتها المسجلة في عام 2013 والبالغة 2.5 مليون برميل يوميا. وفي العام القادم، من المتوقع أن ينتعش النمو ليصل إلى 2% تقريبا مع زيادة إنتاج النفط ومن ثم الصادرات النفطية، بدعم من الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة المركزية مؤخرا مع حكومة إقليم كردستان بشأن صادرات النفط من حقول كردستان وكركوك. وكان التضخم المحسوب على أساس سنوي قد بلغ 0.9% في نهاية أكتوبر الماضي في محافظات العراق الواقعة خارج مناطق الصراع.

"وبالنسبة لسعر الصرف، احتفظ البنك المركزي بنظام ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي. وضاق الفارق بين سعر الصرف في السوق الرسمية والموازية حتى بلغ 2.6% في سبتمبر الماضي، بفضل الخطوات التي اتخذها البنك المركزي صوب تحرير سوق الصرف الأجنبي. ومع ذلك، فقد ساهمت زيادة الواردات، التي اقتترنت بتراجع الإيرادات النفطية وانخفاض مبيعات الحكومة من العملة الأجنبية إلى البنك المركزي لتمويل الإنفاق الحكومي، في انخفاض الاحتياطيات الدولية من أكثر من 77 مليار دولار في نهاية 2013 إلى حوالي 67 مليار دولار مع نهاية نوفمبر. كذلك استعانت الحكومة بصندوق تنمية العراق، الذي تم تحويل أرصده إلى البنك المركزي، مما ساهم في خفض هذه الأرصدة من 6.5 مليار دولار في نهاية 2013 إلى نحو 4 مليارات دولار في نوفمبر الماضي.

"وقد أعربت الحكومة عن التزامها بتقديم مشروع موازنة عام 2015 للبرلمان العراقي في وقت قريب. وكان عدم تصديق البرلمان العراقي على مشروع موازنة 2014 قد تسبب في تفعيل قاعدة مالية خفضت جانباً من الإنفاق في العام الجاري. غير أن الإنفاق من خارج الموازنة، وخاصة على الأمن، تسبب في زيادة العجز الذي يرجح أن يصل إلى نحو 5% من إجمالي الناتج المحلي. وقد ناقش فريق الخبراء الموفد من الصندوق مع وزارة المالية التحديات المرتبطة بصياغة مشروع الموازنة العامة لعام 2015، والذي يستهدف معالجة ضغوط الإنفاق الاستثنائي المستمرة والانخفاض الكبير في أسعار النفط. ولأن التمويل المتوقع سيكون محدوداً في عام 2015، فنحن نتوقع أن ينخفض عجز الموازنة العامة إلى أقل من 2% من إجمالي الناتج المحلي.

"وسيوصل الصندوق دعم العراق من خلال المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والتدريب. وسيتم في غضون الشهر القادمة إجراء مناقشات مع السلطات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2015.

"وختاماً تود بعثة صندوق النقد الدولي توجيه الشكر للسلطات العراقية على تعاونها ومناقشتها المفتوحة والمثمرة."